Distr.: GENERAL
E/ECA/COE/28/14
26 May 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الثانية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا

القاهرة، مصر
2-5 حزيران/ يونيه 2009

تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

مقدمة

1- استجابة للقرار 858 (د-41) الذي اعتمدته الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في نيسان/أبريل 2008 اتخذ الأمين التنفيذي للجنة خطوات من أجل تخفيف حدة الصعوبات المالية المباشرة التي تواجه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وأعد خطة لتصحيح مسار المعهد. وهذا التقرير يوجز الخطوط العريضة للخطوات الرئيسية التي اتخذت والتدابير التي اقتُرحت لتصحيح مسار المعهد وذلك حسبما بيَّنه مدير المعهد الذي عيِّن مؤخراً.

تعبئة الموارد

2- لتخفيف حدة الصعوبات المالية المباشرة التي تواجه المعهد وضمان سلامته من الناحية المالية عكف المدير التنفيذي على القيام بحملة لتعبئة الموارد، وهي حملة شملت تشجيع الدول الأعضاء على سداد مساهماتها. وقد بدأت الحملة في تحقيق نتائج وذلك بالنظر إلى أن بعض البلدان قد سددت الآن مساهماتها و/أو ما عليها من متأخرات وبعضها لأول مرة.

تعيين مدير جديد للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

3- بعد القيام بعملية اختيار تتسم بالنزاهة والشفافية عُيِّن مؤخراً مدير جديد للمعهد. والمدير الجديد هو البروفيسور أديبايو أوكولوشي، وهو عالم يحظى بالاحترام وأمين تنفيذي سابق لمجلس تنمية بحوث علم الاجتماع في أفريقيا. وقدّم المدير الجديد بالتعاون الوثيق مع مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعض المقترحات الأولية لتغيير لتصحيح مسار المعهد من أجل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويرد أدناه ملخص لتلك المقترحات.

البحوث المتعلقة بالسياسة

- ينبغي العمل على إحياء إطار البحوث المتعلقة بالتنمية في المعهد وبذل جهود لضمان أن تؤدي البحوث التي يُضطلع بها إلى تلبية احتياجات واضعي السياسات الإنمائية في جميع أنحاء القارة. وهذا من شأنه أن يهيئ المعهد للقيام بدور المورد الرئيسي للبحوث المتعلقة بالسياسات وهو ما يمثل أحد مهامه الرئيسية.

- البحوث المتعلقة بالسياسة التي سيُضطلع بها ينبغي أن تحدَّد وفقاً للبرنامج الإنمائي الأفريقي وفقما نصت عليه خطط عمل الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن يكون قادراً على تلبية احتياجات الحكومات الأفريقية حسبما تمليه الظروف الخاصة لبلدانها. وينبغي أن تُجرى البحوث المتعلقة بالسياسة بتعاون وثيق مع الشُعب التشغيلية الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية الثماني المعترف بها من جانب الاتحاد الأفريقي وبمشاركة من تلك الشُعب. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي إقامة تحالفات مع منظمات البحوث المشتركة بين البلدان الأفريقية والجامعات الوطنية ومراكز البحوث الاجتماعية والاقتصادية التي لها صلة بهذا المجال. وفضلاً عن ذلك فإنه ينبغي أن تسعى هذه المؤسسات إلى إقامة تحالفات استراتيجية عالمية مع مؤسسات مثل المعهد العالي لبحوث الاقتصاد الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وبالمثل فإنه ينبغي اتخاذ خطوات استباقية لإقامة علاقات عمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة التي تضم ولاياتها مكوِّنة إنمائية قوية.

التدريب وبناء القدرات

- ينبغي تعزيز أنشطة التدريب التي يقوم بها المعهد والتي تستهدف الموظفين الحكوميين وذلك من أجل المحافظة على المكاسب التاريخية وتسهيل فتح جبهات جديدة. ومن هذه الناحية يُقترح أن يُعاد بالكامل تشكيل المناهج التدريبية الحالية للمعهد من أجل إدراج وحدات جديدة أكثر تنوعاً تتواءم مع متطلبات وضع السياسات. وينبغي أيضاً استكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق التدريب في مجال تحليلات السياسات الإنمائية كي يشمل البرلمانيين الذين يشغلون مناصب رئيسية في الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا، ويُطلب منهم في كثير من الأحيان أن يحلِّلوا المقترحات المتعلقة بالسياسات للموافقة عليها قبل تنفيذها. ومن الممكن أيضاً أن تستفيد فئات من المجتمع المدني الأفريقي من فرص بناء القدرات التي يتيحها المعهد وذلك من أجل تعزيز

قدرتها فيما يتصل بإشراك الحكومات على نحو فعَّال وبنَّاء. ويجب أن يكون من بين المستفيدين الأساسيين من برامج المعهد المتعلقة ببناء القدرات أعضاء المجتمع المدني الذين سيكونون، نتيجة لاكتساب مهارات جديدة أو تجديد معارفهم، في وضع يسمح لهم بصفة خاصة بتدريب أفراد آخرين أو بتوجيههم.

- في الوقت الحالي، لا يقوم المعهد بأعماله المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات إلا في مقره الموجود في داكار. وفي حين ينبغي الإبقاء على داكار كموقع لتقديم كافة الأنشطة التدريبية المشتركة بين البلدان الأفريقية، فمن المقترح أن يتم تدريجياً إدخال نظام لا مركزي لتقديم برامج تدريبية على المستوى القطري بحيث تنظَّم بالتعاون مع الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة ومع الجامعات ومراكز البحوث المحلية. وبهذه الطريقة سوف يتسع نطاق المناطق التي تقدَّم فيها الأنشطة التدريبية للمعهد، كما أن تلك الأنشطة سوف تصبح أقرب إلى من هم أكثر احتياجاً إليها. وينبغي أن تُستكشف أيضاً بمشاركة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية إمكانية وضع ترتيبات دون إقليمية للتدريب.

- تعتمد الأنشطة التدريبية للمعهد بشكل حصري على التعامل التقليدي المباشر بين المدرِّب والمتدرب. وفي حين أنه ينبغي الإبقاء على طريقة التعامل المباشر هذه، بالنظر إلى ما لها من فوائد تعليمية عديدة، فإنه ينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام بالفرص الجديدة التي تتيحها الثورة المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إذ أن نشر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يساعد في توسيع نطاق التدريب ليشمل الأشخاص الذين توجد لديهم دوافع قوي للحصول عليه دون أن يكون بمقدورهم حضور دورات التدريب المباشر التي تُعقد في المعهد أو التي تستضيفها جهات أخرى. فنشر تلك الأدوات سوف يتيح أيضاً للأشخاص الذين استكملوا أنشطة التدريب التي يقدمها المعهد القيام بأنشطة التدريب التفاعلي المباشر الذي من شأنه تجديد المعلومات والذي يشرف على تنفيذه المتدرب نفسه.

التوعية والانتشار

- سوف يعتمد نجاح المعهد في متابعة تصحيح مساره كجهة إقليمية وعالمية على مدى تمكنُه من وضع برنامج متماسك للتوعية والانتشار. ومن هذه الناحية يُقترح القيام بما يلي:

(أ) إجراء سلسلة من الحوارات بشأن سياسة المعهد وذلك على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والعالمي وفقاً للاحتياجات المحدَّدة والأهداف الاستراتيجية؛

(ب) عقد حلقة دراسية متقدمة للمعهد بشأن سلسلة التطورات التي ستتيح إقامة إطار هيكلي على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي بين الباحثين في مجال التنمية والممارسين في المجال نفسه؛

(جـ) إصدار رسالة إخبارية نصف سنوية أو ربع سنوية تتناول المسائل الإنمائية التي تستند إلى خطة العمل المعتمدة للمعهد ولكن لا تقتصر عليها؛

(د) إجراء عملية تجديد كاملة لمكتبة المعهد ومركز التوثيق الخاص به كي يكونا بمثابة دعامة هامة لاستراتيجية الاتصال والنشر المقترحة؛

(هـ) إعداد سلسلة وثائقية للمعهد تستند إلى أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية تحت عنوان عام هو: **جهات تنفيذ وتشكيل التنمية الأفريقية**. وسيجرى من خلال هذه السلسلة إبراز إسهامات الجهات الرئيسية من أفراد ومؤسسات وشبكات ومؤسسات تجارية، بل ومجتمعات، في التحول الإيجابي للقارة ووضعها كمجموعات كي تُبث في الراديو والتليفزيون داخل القارة وخارجها وتُنشر على موقع شبكة الويب الخاص بالمعهد والذي جرى تجديده؛

(و) وضع برنامج لخريجي المعهد يتم من خلاله إعادة إشراك مئات الأفراد العاملين في مجال السياسات الذين أكملوا برنامج التدريب الذي يقدمه المعهد منذ إنشائه كي يكونوا بمثابة قاعدة موارد حقيقية لمواصلة النهوض به.

تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

- يُقترح وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة في حزيران/ يونيه وتموز/ يوليه 2009 قبل تعميمها كي يُجري موظفو المعهد مناقشة داخلية بشأنها. وسوف يتم بعد ذلك إعداد وثيقة منقَّحة وإتاحتها كي يُنظر فيها أولا من جانب المجلس العلمي للمعهد في آب/ أغسطس 2009، ثم من جانب مجلس الإدارة في أقرب وقت ممكن قبل تقديمها إلى مؤتمر الوزراء.

- والموارد اللازمة لدعم تصحيح مسار المعهد سوف تجري تعبئتها بالتوازي مع وضع مبادرات برنامجية جديدة وزيادة إنتاجية الموظفين. وسوف يتم هذا دون الإخلال بعملية تنفيذ برنامج الأنشطة الذي وُضع بالفعل لعام 2009.